دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل جنوب الصحراء: المقاربة الجزائرية

"The Role of Economic Diplomacy in Achieving Security in the Sahel Region South of the Sahara: The Algerian Approach"

هتهات أبوبكر الصديق*، مخبر استراتيجيات التنمية في المناطق الحدودية بالجنوب الكبير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمين العقال حاج موسى آق أخاموك – تامنغست–

aboubakeurhathat@univ-tam.dz

لزهر عبد العزيز، مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي – الأغواط–

l.abdelaziz@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024/03/01 تاريخ قبول المقال: 2024/04/30 تاريخ نشر المقال: 2024/05/18

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف عند دور الدبلوماسية الجزائرية إتجاه منطقة الساحل الافريقي، لتحقيق الأمن والسلم من خلال إبراز أهمية الدبلوماسية الإقتصادية كأحد الأولويات السياسة الخارجية الجزائرية في دعم التنمية وتفعيل الدور الإقتصادي للجزائر في القارة الإفريقية كخيار إستراتيجي. وهي معادلة جدّ صعبة في المشهد الإفريقي عامة والساحل جنوب الصحراء خاصة. فلا يمكن تحقيق التنمية في ظل غياب الأمن.

لذلك تسعى الجزائر إلى تبني مقاربة تنموية لحل الأزمات في المنطقة من خلال الإتفاقيات الثنائية وكذلك دعم التنمية من خلال المشاريع الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الدور، الدبلوماسية الاقتصادية، الساحل جنوب الصحراء، الأمن.

Abstract:

This study aims to examine the role of Algerian diplomacy towards the African Sahel region in achieving security and peace by highlighting the significance of economic diplomacy as one of the priorities of Algerian foreign policy in supporting development and activating Algeria's economic role in the African continent as a strategic choice. This equation is particularly challenging in the African scene in general and the Sahel region south of the Sahara in particular. Development cannot be achieved in the absence of security.

Therefore, Algeria seeks to adopt a developmental approach to resolve crises in the region through bilateral agreements and support for development through major projects.

* المؤلف المرسل

Keywords: role, economic diplomacy, Sahel South of the Sahara, security".

المقدمة:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة ديناميكية إقتصادية فرضت على الجزائر ضرورة تبني مقاربة ناعمة تحاكي مبادئها في السياسة الخارجية، في ظل ما تواجهه القارة الافريقية من تحديات وتهديدات أمنية.

يعرف عن القارة الافريقية عامة ومنطقة الساحل جنوب الصحراء خاصة غياب المشاريع التنموية نتيجة فشل الدولة، بالإضافة إلى النزاعات الأثينة وتزايد نشاط الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة وقي مقدمتها الهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة والمخدرات الصلبة...الخ، حيث أصبحت الجزائر لاعبا مهما في تحقيق الأمن و السلم، حيث ترتكز الإستراتيجية الدبلوماسية الإقتصادية على تعزيز التعاون الثنائي مع دول الساحل، سواء مع توقيع الإتفاقيات التجارية أو تقديم الدعم المباشر والتقني للمشاريع التنموية في تلك الدول.

تسعى الجزائر أيضا لتعزيز التكامل الإقتصادي في المنطقة من خلال تشجيع الإستثمارت المشتركة وتبادل الخبرات والتجارب وتعزيز التبادل التجاري في مجلات متعددة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار والتنمية في ساحل جنوب الصحراء وبالتي تحقيق الأمن والسلم في المنطقة.

هذا ما تسعى إليه الجزائر في مقاربتها التنموية في منطقة الساحل الإفريقي لتغليب مختلف الآليات السياسية، الدبلوماسية والتنموية لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

فإلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل جنوب الصحراء؟

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

موضوع الدبلوماسية الاقتصادية وفهم الدور الذي تلعبه في العلاقات الدولية يعتبر من القضايا المهمة. فالاقتصاد أصبح محركًا رئيسيًا للسياسات الخارجية للدول، وأداةً فاعلةً في تعزيز مصالحها الوطنية على الساحة الدولية. لذا من المهم فهم ماهية الدبلوماسية الاقتصادية وتحديد الدور الذي تلعبه في تشكيل العلاقات بين الدول والتأثير على مسار التعاملات الدولية.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

وردت العديد من التعاريف للدبلوماسية الاقتصادية من بينها:

"هي مجموعة من الآليات والمهارات والممارسات المعتمدة من طرف أفراد، أجهزة أو مجموعات حكومية، أو غير حكومية تهدف لتحقيق غايات اقتصادية لدولة أو مجموعة من الدول. انطلاقا من اعتبارات سياسية أو تحقيق غايا سياسية انطلاقا من اعتبارات اقتصادية".[1]

ويمكننا تعريف الدبلوماسية الإقتصادية بأنها إستخدام العوامل السياسية الإقتصادية بالطرف والأساليب الدبلوماسية بغية تحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية وإجتماعية، إقليميا ودوليا. حيث تعد أهداف هذا النوع من الدبلوماسية متباينة إذ قد تعبر عن سياسية تسعى لتحقيق مكاسب على الساحة الدولية وإظهار ثقل الدولة في المحافل السياسية، كما قد تكون ذات أهداف اقتصادية على المستوى الدولي كتطوير العلاقات الإقتصادية الدولي بدعم التجارة الدولية والإستثمار الدولي، وقد تكون أهداف إجتماعية على شكل مساعدات للدول الفقيرة في تحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية...الخ.[2]

وتعرف أيضا على أنها استخدام أشخاص القانون الدولي للطرق والأساليب الدبلوماسية وكذلك الوسائل الإقتصادية والسياسة التجارية والمالية والتقنية من أجل بلوغ أهدافها، وتوفير الضمان لتأمين المصالح الإقتصادية الخارجية، وتحقيق تطور في الإقتصاد القومي.

إذن فهي نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف. تستعمل فيه الأطراف الدولية سواءًا (التكتلات، الدول أو المنظمات) مقدراتها الإقتصادية على خلق التأثير من أحد جانبيه السياسي أو الإقتصادي، أوقد تعتمد على القوى السياسية خاصتها بغرض تحقيق منافع اقتصادية ويتم ذلك عن طريق آليات متكافئة أو غير متكافئة، ما ينتج عنه معاهدة أو إتفاقية تسهم في تحقيق أهداف مختلفة.[3]

المطلب الثاني: تعريف الدور

طورت "نظرية الدور" في سياق علم الاجتماعي الغربي، وهي ترتكز على أسس نفسية اجتماعية، ترمي لفهم مكانة الأفراد وتأثيرهم في المجال السياس وتطويره، مما دفع بعلماء السياسة المعاصرين إلى تأسيس نظري يخدم مفهوم الدور في سياق العلوم السياسة. وخاصة المساهمة المقدمة من طرف "بروس بيدل" "Biddle Bruce" الذي عرف الدور بأنه: "قائمة أو دليل للخصائص السلوكية للشخص أو المنصب أو نظام معايير وأوصاف تحدد سلوك الشخص أو وضعه الاجتماعي".

كما عرفها كال هولستي "Holsti Kal" بأنها تعريف من قبل صناع القرار للأنواع العامة من القرارات والإلتزامات والقواعد التي صدر عن بلادهم، للوظائف التي يبغي على آية دولة الاستمرار في أدائها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.[4]

أما ستيفن ووكر "Stiven Wolker": فعرف مفهوم الدول بأنه تصورات صناع السياسة الخارجية بمكانة بلادهم في النظام الدولي.[5]

ويعرفها آخرون بأنها "المسؤوليات التي حظيت بالشرعية المرتبطة بالمنصب والمكانة والقيادة لتوفير الأمن للآخرين أو درجة الإعتماد على الأمن الخارجي".[6]

المبحث الثاني: منطقة الساحل جنوب الصحراء والتهديدات الأمنية

منطقة الساحل جنوب الصحراء الكبرى تعد واحدة من أكثر المناطق تعقيدًا في القارة الإفريقية من حيث الوضع الأمني، وتتراوح هذه التهديدات من إشكاليات بناء الدولة وضعف مؤسساتها، إلى النزاعات

الإثنية العنيفة، فضلاً عن انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأنشطة الجماعات المسلحة. وتتفاقم هذه التحديات بسبب عوامل مثل الفقر والبطالة وتدهور الأوضاع المعيشية في كثير من هذه الدول.

المطلب الأول: منطقة الساحل جنوب الصحراء وإشكالية بناء الدولة فيها

تعكس الإشكالية الواضحة في بناء الدول أهم المعضلات الأمنية الخطيرة والتي قد تواجهها بلدان الساحل الافريقي، ويمكن إرجاع خلفيتها إلى التراكم التاريخي لقضايا الحدود الجغرافية التي أعقبتها الحقبة الإستعمارية، والتي لم يؤخذ فيهاا لتنوع الإثني والقبلي وخصوصيات المجتمع في منطقة الساحل بالحسبان. ما أدى إلى عديد الإختلالات البنيوية والهيكلية العميقة في مضمون العملية السياسية. والناجم عن الأنظمة السياسية المتخلفة معضعف المشاركة السياسية، دون تجاهل إنعدام حرية التعبير والإعلام والقيود المفروضة عليها، ناهيك عن عملية استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية كونها عامل حاسم في الإنقلابات العسكرية كونها ظاهرة توجه إدارة عمليات الإنتقال السياسي. كما كشفت العديد من الانتخابات عن ذلك في مالي والنيجر وفي التشاد وبوركينافاسو بالرغم من تبني الديمقراطية في هذه البلدان.[7]

الجدول رقم (01): علاقة التنمية بالفشل الدولاتي لدول منطقة الساحل الافريقي

الدولة	الترتيب المتعلق بمؤشر الدول الفاشلة 2020	الترتيب المتعلق بالدول في التنمية البشرية
النيجر	**17**	**189**
تشاد	**05**	**187**
مالي	**33**	**184**
السودان	**04**	**170**
بوركينافاسو	**29**	**157**

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث اعتمادًا على "برنامج الأمم المتحدة" لتقرير التنمية البشرية لسنة 2020، والتقرير السنوي لمؤشر الدول الفاشلة لعام 2020، والصادر عن "Fragiles states index 2020" الأمريكية.

المطلب الثاني: النزاعات الإثينة في منطقة الساحل

لا شك أن إحدى الخصائص الرئيسية لمنطقة الساحل الإفريقي هو تنوعها العرقي والاثني. حيث تتفرع الأجناس العرقية إلى فرعين أساسيين، الأشخاص ذوي البشرة الفاتحة المتمركزين في الجزء الشمالي للساحل وذوي البشرة السمراء المترمكزين في الجزء الجنوبي. لكن توجد مجموعات إثنية داخل هاته المنطقتين الرئيستين، مما أدى إلى صراعات عنصرية عرفته على شكل أزمات في تشاد والسودان. أبرزها قضية الأزواد

وخاصة هذه الأقلية عاشت التهميش والإقصاء من الدول التي تحتضنها، فأثرت أزمة الطوارق تحديا أمنيا كبيرا من حيث الآثر المحدد لها.

حيث تعد قبيلة لطوارق في النيجر ومالي وليبيا من بين العوامل التي تحدد الإستقرار في كلا البلدين، وتواجه أقلية الطوارق صعوبات كبيرة في الإندماج في المجتمع، وهي محرومة من التوزيع العادل للثروة والاستفادة منها: وتفتقر إلى الحد الأدنى المطلوب من البنية التحتية التعليمية والصحية للحفاظ على سبيل العيش والكرامة.

وهذا ما يجعل مسألة الطوارق تشكل رهانا أمنيا بمطقة الساحل الإفريقي، وخاصة إذا تم ربطها بمختلف التحديات الأمنية العابرة للحدود. كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وهذا بسبب الهشاشة التي تعانيها الدول وعدم مقدرتها على توفير أدوات ضبط ومراقبة تؤمن حدودها نظرًا لشساعة أراضيها.[8]

المطلب الثالث: منطقة الساحل والصحراء والجريمة المنظمة العابرة للحدود

يمكن اعتبار منطقة الساحل جنوب الصحراء منطقة تنتشر عبرها الجريمة المنظمة العابرة للحدود وهذا ما ينطبق مع ثلاث تهديدات برزت بشكل موسع منذ 2003 منها تجارة الأسلحة وعمليات دفع الفدية، وصولا للتهريب وتجارة المخدرات. وقد استحوذ أفراد هذه الشبكات على ثروات طائلة مهدت إلى نفوذ سياسي وعسكري.[9]

أولا: الإتجار غير المشروع للمخدرات:

أصدر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة في فيفري 2023 تقريرا بعنوان: "الإتجار بالمنتجات الطبية في منطقة الساحل" يكشف الوضع الصادم المرتبط بجريمة الاتجار غير القانونية بالأدوات الطبية والمخدرات، ما يسفر إحصائيا عن وفاة ما يقرب من نصف مليون شخص سنويا داخل إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،[10] بالإضافة إلى أكثر من 250 مليون طن من الكوكايين و810 طن من الهيروين يتم ترويجها في العالم مرورا بقارة إفريقيا عبر الدول الساحلية وكذا الصحراء، فما بين سنتي (2005 و2008) تم إحصاء عشرات الأطنان المصادرة من مادة الكوكايين إذ بلغ إجمالي الممنوعات المصادرة 46 طن.[11]

ثانيا: الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء

شهدت منطقة الساحل منذ 2017 وخاصة في بوركينافاسو ومالي وغرب النيجر نشاطا مضاعفا للجماعات المسلحة بلغ سبع أضعاف وفقا لبعض الدراسات. وعليه أضحت المنطقة بؤرة توتر وانعدام الاستقرار، ممثلة نقطة صراع بين القوى العالمية الساعية للتوسع داخل القارة الإفريقية بناءًا على تواجدها العسكري في مجموع الأقاليم التي تشهد تمركزًا للموارد الطبيعية المتنوعة ومن أهمها؛ اليورانيوم والذهب.

وتشير العديد من الدراسات والتقارير الأمنية أن فترة التسعينات من القرن الماضي قد شهدت مرحلة إنتشار الحركات الجهادية في الساحل خصوصا في الفترة مابين (1991 إلى غاية 2002) أين عاد العديد

من الأفراد الذين شاركوا في حرب أفغانستان إلى إقليم الساحل جنوب الصحراء بهدف استئناف نشاطهم. وذلك تبعا للعديد من العوامل:

- الفضاء الصحراوي الواسع والحدود المفتوحة بين الدول.
- تدهور الأوضاع المعيشية وتزايد معدلات الفقر.
- انتشار البطالة بين الشباب مما يسهل تجنيدهم.
- تصاعد النزاعات العرقية والقبلية بين شعوب المنطقة.
- التدخل الأجنبي في شؤون القارة مما يثير شعورا بالتمرد ويشجع على الدعوة للإنتقام من التدخل الأجنبي.[12]

المبحث الثالث: العوامل الإقتصادية كآلية لتحقيق الأمن والإستقرار

تلعب التنمية الاقتصادية دوراً هاما في تحقيق الاستقرار والأمن في أي منطقة من العالم، ففي منطقة الساحل والصحراء التي تعاني من تحديات أمنية متعددة، يمكن للعوامل الاقتصادية أن تكون حلاً رئيسياً لمعالجة جذور هذه المشكلات وتوفير بيئة خصبة للازدهار والتقدم. من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية وتوفير فرص العمل والاستثمار، يمكن الحد من انتشار الفقر والبطالة اللذين يغذيان التطرف والجريمة المنظمة في هذه المنطقة.

المطلب الأول: الوضعية الإقتصادية لدول الساحل والصحراء

تعاني منطقة الساحل والصحراء من إختلالات إقتصادية وفساد سياسي وإقتصادي كبير، وتصنف معظمها ضمن الدول الأقل نموا، بالإضافة إلى الديون الخارجية الضخمة. ووفقا لإحصاءات مجموعة "بنك التنمية الإفريقي والإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا" فقد نما الدين الخارجي لدولة بوركينافاسو إلى حوالي 1.751 مليار دولار أمريكي، ودولة تشاد لحوالي 2.134 مليار دولار أمريكي، بينما مالي حوالي 1.863 دولار أمريكي. وهذا ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لكل من المغرب والجزائر وتونس أعلى بـ 11 مرة من الناتج المحلي لكل من مالي والتشاد والنيجر وموريتانيا، ويمثل النقط قرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل بإستثناء دولتي الجزائر وليبيا.[13]

المطلب الثاني: الإمكانيات الإقتصادية وفرص الإستثمار في منطقة الساحل والصحراء

تعد منطقة الساحل ذات أهمية إقتصادية كونها غنية بالموارد الطبيعية كالذهب واليورانيوم والفوسفات وغيرها من المواد المعدنية. وأصبحت الثروة النفطية عامل جذب رئيسي لدول العالم، ويبلغ حجم صادرات التشاد حوالي 200 ألف برميل يوميا. وتعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا بعد غانا وجنوب إفريقيا. والنيجر هي ثالث أكبر مصدر لليورانيوم في العالم بعد أستراليا وكندا. وتعتبر نيجريا أكبر مصدر للنفط حيث بلغ إنتاجها اليومي أكثر من 2.6 مليون برميل وإحتياطها أكثر من 36 مليار برميل. ويعنى الإستقرار في منطقة الساحل والصحراء بشكل عام إستقرار المصالح الغربية الأوروبية في مجال الطاقة.

حيث تعد موريطانيا مستودعا رئيسيا لخام الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا. كما تحتل النيجر من بين الخمسة الأوائل في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8% من الإنتاج العالمي وتغطي نسبة أكثر من 11% من إحتياجات الاتحاد الأوروبي، وأكثر من 50% من إحتياجات فرنسا وحدها.

بالإضافة إلى الأهمية الإقتصادية، تعد منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط الغاز العابر للصحراء، الذي يبلغ طوله 4190 كم ولديه القدرة عل نقل 30 مليار متر مكعب سنويا. انطلاقا من دولة نجيريا مرورا بدولة النيجر باتجاه الجزائر لتزويد أوروبا بالغاز رغم ماتحمله من مخاطر تتعلق بالوضع الأمني للمنطقة.[14]

كما يشكل موقع موريتانيا الجيوستراتيجي الفريد أحد أهم مؤهلات اقتصادها الوطني إذ يشكل نقطة إلتقاء وجسر بين أفريقيا وشمالا وجنوب الصحراء، وهي محطة بحرية بين شرق وغرب إفريقيا وبوابة إفريقيا بإتجاه أوروبا.

بالإضافة إلى وجودها قبالة السواحل الأمريكية على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، ويقدر عدد سكانها حوالي 4 ملايين نسمة أكثر من 50% تحت سن 19 عام ومعدل النمو السكاني 2.5%.

ومن مطلع (2008) شهدت البلاد تغيرات عميقة ومتنوعة خلفت أثرًا على كل من المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وذلك بعد تنفيذ سلسلة إصلاحات ذات فحوى سياسية وإقتصادية جادة لضمان مطلبي الإستقرار والسلام.[15]

ونشر "منتدى الأعمال الإفريقي" المستضاف بدبي (2020) في مؤتمرها السادس أن مانسبته 62% من المشاركين إعتبروا قطاع الزراعة هو الأكثر جذبا للاستثمار في منطقة الساحل، ويليها قطاع الاتصالات بنسبة 46%. ويمكن اعتبار طريقة الاستثمار الأكثر استخداما وتفضيلا هي عملية الدفع النقدي بما يحقق نسبة 61% والسلع بنسبة 48% لتليها الأسهم الخاصة بمعدل 43% ثم السندات 32% والأسهم 24% .[16]

إضافة إلى الوفرة التي تشهدها الموارد الطبيعية التي تشكل العامل المؤثر بشكله الإيجابي على فرص الاستثمار التي تسبق النمو الاقتصادي والتركيبة السكانية والمجموعة الكبيرة من العمالة منخفضة التكلف والبيئة الإجتماعية والسياسية.

حيث أن غانا هي الوجهة الإستثمارية الأكثر تفضيلا بحوالي 63%، تليها نيجيريا بنسبة 62% كما حصلت رواندا على درجات عالية حيث تصدرت قائمة الدول الإفريقية الواقعة جنوبا. في حين صنف المشاركون السنغال وكوت ديفوار جنوبا البلدان الأسوء لممارسة الأعمال التجارية بنسبة 12% و15%.[17]

المبحث الرابع: المقاربة الجزائرية لتحقيق الأمن في منطقة الساحل الافريقي جنوب الصحراء

يعتبر الأمن والتنمية وجهين لعملة واحدة فلا إستقرار دون تنمية ولا تنمية بدون أمن، الأمر الذي جعل العلاقة بين التنمية والأمن صعبة جدا في القارة الإفريقية بصفة عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي بصفة

خاصة. وقد حاولت الجزائر ولا زالت تحاول جاهدة تكييف مقاربتها في منطقة الساحل مع التهديدات والتحديات التي تفرضها المتغيرات الإقليمية بهدف إيجاد حلول للمعضلات الأمنية التي تعرفها الأخيرة.[18]

المطلب الأول: الدور الجزائري في مبادرة النيباد (NEPAD)

تعمل المبادرة على حل مشاكل القارة الإفريقية، وربط التنمية المستدامة من منظور إقتصادي وإجتماعي بالتنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالديمقراطية من خلال بناء الدول ذات السيادة والقانون والمؤسسات والحكم الراشد وإحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الأمن والإستقرار، ومن ثم الوصول إلى إرساء بيئة آمنة للأفراد في إفريقيا.

أما بخصوص الجزائر تطمح من خلال إنخراطها في هذه المبادرة إلى تنشيط مشاريع التنمية في إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى تهدف إلى بناء مقاربات تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي بوجه خاص. وتحرص الدبلوماسية الجزائرية من خلال التعاون الدولي وفق سياسة النيباد على تبني المقترحات الإفريقية المبنية على إستراتيجية الشراكة الحقيقية مع مراعاة المصالح المشتركة وتكافئ الفرص بين الدول الإفريقية، بما فيها دول الساحل. وفي هذه الصدد حققت الجزائر تقدما كبيرا على طريق التكامل الافريقي الإقليمي من خلال مشاريع كبرى.[19] وتهدف مبادرة النيباد إلى تحقيق التنمية في كافة المجالات سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وأمنيا لمواجهة أهم وأبرز التحديات كالإرهاب والفقر. كما تهدف النيباد إلى تشجيع الإستثمار الزراعي والتنمية في الموارد البشرية، مع الأولوية للتعليم والصحة من خلال دعم وزيادة حجم الصادرات في المجالات الصناعية والزراعية.[20]

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية لتنمية دول الساحل من خلال الاتفاقيات الثنائية

منحت الجزائر سنة 2010 إلى الحكومة المالية هبة تقدر بأكثر من 10 ملايين دولار لمساعدتها على تمويل مشاريع تنموية، وذلك في إطار تفعيل الآليات التنموية بمنطقة الساحل الإفريقي. وجاء الأمر ببناء وتجهيز مراكز التكوين المهني والمحافظات الشمالية في مالي، مع بناء مراكز للعلاج. تفعيلا للقرارات المتخذة خلال أشغال اللجنة الثنائية الجزائرية المالية في جوان 2009 بماكو.

كما قدمت الجزائر وبالتنسيق مع مختلف هيئات الدولة مساعدات لدول الساحل. قدرت بأكثر من 11 مليون دولار في شكل مساعدات لكل من التشاد والنيجر للتكفل باللاجئين من الحروب في المنطقة.[21]

كما ساهمت الجزائر أيضا في زيادة حجم التبادل التجاري وتجشيع الإستثمار مع دول الساحل. تماشيا مع إستراتيجية التنمية الشاملة في منطقة الساحل الإفريقي بهدف تعزيز السلم والأمن في المنطقة.

حيث أبرمت مذكرة تفاهم مع النيجر في مجال الأشغال العمومية بتاريخ 2010/06/13، كما أبرمت أربعة 4 إتفاقيات أخرى تخص السياحة والبريد والصناعات التقليدية والإتصال.[22]

المطلب الثالث: دور الجزائر في تنمية دول الساحل من خلال المشاريع الكبرى

تؤكد الجزائر في العديد من المناسبات القارية والعالمية إرتباط الأمن والإستقرار في إفريقيا بالتنمية، وتتجلى هذه المساهمة من خلال تنفيذ عدة مشاريع تنموية بالتعاون مع دول القارة، بهدف تعزيز الرفاهية للشعوب الإفريقية والمساهمة في حل مشاكلها.

وتعتبر مشاريع مثل الطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز العابر للصحراء، ومشروع الآلياف البصرية وأعمال التنقيب عن البترول وربط نيامي وباماكو بشبكة السكك الحديدة من المشاريع الإستراتيجية الكبيرة التي تعتمد عليها الجزائر للدفع بعجلة التنمية في القارة الإفريقية.

أولا: مشروع خط الغاز العابر للصحراء

يمتد طول هذا الأنبوب أكثر من 4100 كم من نيجريا إلى الجزائر عبر النيجر. حيث يبلغ طوله تقريبا 4190 كلم موزعة منها 1040 كم في نيجريا، و830 كم في النيجر، 2320 كم في الجزائر. وكانت الجهات المعنية قد حددت تكلفته في الدراسات الأولية بين 7 إلى 10 مليارات دولار، إلا أن زيادة الأعباء المالية في الطاقة بعد عام 2009 أدت إلى إرتفاع قيمة تنفيذ المشروع حاليا وفقا لبعض التقديرات إلى ما يقارب 21 مليار دولار. من المتوقع أن يساهم هذا الخط في نقل حوالي 30 مليار متر مكعب من الغاز النيجيري الذي يعد سابع أكبر إحتياطي في العالم إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب الغاز الجزائري، والتي تربط آبار الغاز بالمستهلك الأوروبي عبر خطوط أنابيب إيطاليا وإسبانيا.[23]

حيث تم تصنيف هذا المشروع من بين المشاريع ذات الأولوية في إفريقيا، حيث قدر أنه سيرفع من حجم تموين الغاز للقارة الأوروبية ككل. وقد أعربت العديد من الشركات النفطية الطاقوية عن إهتمامها بالمساهمة في تطوير هذا المشروع الضخم كشركة "غاربروم" الروسية، و"إيني" الإيطالية.[24]

ثانيا: مشروع خط الألياف البصرية العابرة للصحراء

إن مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء الذي يربط الجزائر وأبوجا يعتبر من أهم محاور التحول الرقمي في إفريقيا، ويأتي هذا المشروع في سياق تدعيم البنية التحتية وتطوير الإتصالات السلكية واللاسلكية سواء عبر الأرض أو عبر الأقمار الصناعية، وذلك من خلال إنشاء شبكة رقمية حديثة ومتقدمة. ومن مميزات هذا المشروع كسر العزلة لسكان الجنوب، كما من شأنه أن يساعد الجزائر في رفع مستوى التنافسية وتعزيز إقتصادها الرقمي بالنسبة للجزائر ودول الساحل من خلال ولوج الدول الإفريقية عالم الرقمنة وذلك بربطها عبر شبكات جزائرية رقمية. مما سيدعم دور الجزائر في تحقيق مكاسبها في المنطقة.[25]

ومن أهم المبادرات الجزائرية للتنمية في دول الساحل هو إلغاء الديون لبعض الدول في 2013 حيث قامت الجزائر بإلغاء ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار، كمالي والنيجر وبوركينافاسو وموريتانيا. وتعتبر موريتانيا المستفيد الأكبر من مسح الديون بقيمة 255 مليون دولار.[26]

ثالثا: الطريق العابر للصحراء

مشروع الطريق العابر للصحراء يعتبر من المشاريع الكبرى التي أعطتها الجزائر أهمية كبيرة. حيث يعد شرياناً حيوياً وعاملاً جاذباً للإستثمار في إفريقيا، بحيث يعتبر النافذة التي فتحتها الجزائر على إفريقيا.

وينطلق هذا الطريق من الجزائر حتى لاقوس في نيجيريا، ويرتبط بعواصم ست دول إفريقية هي الجزائر، تشاد، تونس، مالي، النيجير، ونيجيريا. ويمتد الطريق المباشر بين الجزائر ولاقوس على طول 4500 كم، ومع فروقه المتجهة نحو البلدان الأخرى يصل طوله إلى 9400 كم، حيث تم إنجاز 2300 كم في الجزائر ومنذ بداية المشروع قامت الجزائر بتخصيص غلاف مالي قدره 2.6 مليار دولار.[27]

وتهدف الجزائر من وراء إنجاز هذا الطريق إلى تسهيل الوصول المباشر إلى الموانئ الرئيسية في البحر المتوسط لتعزيز التجارة بين إفريقيا وأوروبا.

خروج الجزائر من الأزمة الاقتصادية والمالية كان له الدور الفعال في دعم التنمية في إفريقيا، وذلك من إبراز الأهمية الكبيرة للإستثمارات من خلال التمويل والصيانة الضرورية. خاصة بعد إرتفاع إيرادات النفط وزيادة إحتياطات الصرف إلى أكثر من 60 مليار دولار بعد تراجعها من 200 مليار دولار إلى 40 مليار دولار 2014.[28]

رابعا: التنقيب عن البترول في النيجر

وقعت شركة سونطراك الجزائرية إتفاقا مع وزارة البترول النيجيرية لتقاسم انتاج النفط الخام في منطقة خضرا النيجرية وتم الإعلان عن هذا الإتفاق في بيان صادر عن الشركة حيث أكدت أن فرعها الدولي للتنقيب عن النفط والإنتاج وقع العقد في 4 فيفري 2022 في عاصمة النيجر. ويغطي العقد نشاط الشركة في كفرا بئرين استكشافيين هما KFRN-1 و KFR-1 بإحتياطي تخطى يبلغ أكثر من 170 مليون برميل.[29]

ويعود هذا الاكتشاف بعد أن حصلت شركة سونطراك سنة 2005 على رخصة لتنقيب في منطقة كفرا التي يبلغ مساحتها 23740 كم^2، وهذا راجع إلى دعم الجزائر للعملية الإقتصادية والتنمية للتحقيق الأمن والسلم في محيطها الإقليمي.

خامسا: مشروع السكة الحديدية الرابط بين نيامي وباماكو

مشروع أخر تستعد الجزائر للمشاركة فيه ضمن دعم التنمية الإقتصادية في الساحل لتحقيق الأمن في المنطقة. وهو مشروع السكة الحديدية التي تربط عاصمة النيجر نيامي بالعاصمة المالية باماكو العاصمتان الحدوديتان مع الجزائر تبتعدان عن بعضهما بمسافة تزيد عن 1400 كم. تهدف الجزائر إلى تحقيق الإتصال بينهما من خلال مشروع سكة الحديدية الذي يعتبر أحد أولويات الإستثمار الجزائري لمنطقة الساحل، مما يعزز التواصل بين شعوب الدولتين ويسهم إيجابيا في تطوير المنطقة.[30]

الخاتمة:

بعد الجهود الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمات في إفريقيا والساحل، أدركت الجزائر أنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلم في المنطقة إلا بإنتهاج مقاربة تنموية تساعد دول الساحل على الإستقرار، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إنخراط الجزائر بفعالية في مساعي إعادة تفعيل مشاريع ريادةالأعمال للدول الأفريقية وقد حققت نجاحا في تحقيق ذلك ولعب دور متقدم إقليميا ودوليا، بعد سنوات من العزلة.
2. مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي تستلزم من صانع القرار الجزائري تطبيق مقاربات هجينة في المنطقة، تتمثل أساسا بمجموعة من الآليات السياسية والدبلوماسية والإقتصادية والتنموية والإجتماعية والثقافية، دون استبعاد من الآليات العسكرية وتدخل في إطار الإستراتيجية الشاملة للدولة الجزائرية.
3. تمثل منطقة الساحل الإفريقي العمق الإستراتيجي للجزائر، ومحور سياستها في الوقت الراهن لأهميتها الحيوية ومصالحها. لذلك تسعى الجزائر لتفعيل جميع آليات سياساتها الخارجية لتحقيق الأمن والسلم.

التوصيات:

- يجب التركيز على تفعيل مقاربة تنموية شاملة تعتمد على مبدأ الدبلوماسية الإقتصادية بهدف إحتواء العوامل التي تشكل تهديدا للأمن والإستقرار في منطقة الساحل جنوب الصحراء من خلال التركيز على الإستثمار.
- تفعيل هيئات جزائرية مختصة في متابعة البرامج والمشاريع التنموية في منطقة الساحل.
- إعادة التفكير في مبادئ السياسة الخارجية للدولة الجزائرية خاصة مبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول.
- تأسيس مراكز تكوين إقليمية للخبراء والإطارات الإقتصاديين تحت إشراف الدولة الجزائرية موجهة لإطارات دول الساحل.

الهوامش:

[1] بسعود حليمة، الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 01، 2022، ص 651.

[2] مولاي مرزوق وشتوح أحمد عبد اللطيف، دور الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير التجارة الدلية، المجلة الأكاديمية للبحوث الثانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول، 2023، ص 3148.

[3] أمينة عمر، الدبلوماسية الاقتصادية، الموسوعة السياسية، تاريخ النشر: 18-07-2020، انظر الموقع: https://politicop.encyclopedia.org تاريخ الزيارة: 01-12-2023.

[4] مريم مخلوف، نظرة الدور في العلاقات الدولية، Rôle theiy in international relation ، تاريخ النشر 03-06-2022، أنظر الموقع: political_encyclopedia.org/ictionouy/

[5] نفس المرجع السابق.

[6] نفس المرجع السابق.

[7] عربي بومدين وفوزية قاسي، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الانسانية، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ النشر 3 جوان 2019، أنظر الموقع: caus.org.ib/

[8] نفس المرجع السابق.

[9] ولفرام لاخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل، أوراق كارنيغي، لشرق الأوسط، بيروت، لبنان، سبتمبر 2012، ص 4.

[10] ADF، مجلة عسكرية متخصصة، استخدام طرق التجارة القديمة في الساحل لتهريب الأسلحة، 6 جوان 2023، انظر الموقع: adf_magazin.com، تاريخ الزيارة: 01-01-2024

[11] محمد محدان، التهديدات الأمنية في منظمة الساحل الافريقي، المظاهر الأسباب والانعكاسات، دراسات استراتيجية، العدد 23، الجزائر، ص 94.

[12] الجزيرة نت، الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء، تاريخ النشر 13-08-2023، أنظر الموقع: aljazeera.net، تاريخ الزيارة: 01-01-2024.

[13] سالي محمد فريد، الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الارهاب، مركز فاروس للاستثمارات والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 18-09-2021، أنظر الموقع pharostudies.com، تاريخ الزيارة 29-12-2023.

[14] نفس المرجع السابق.

[15] موقع اخبر البلد للإعلام والاتصال، أخبار البلد _ موريتانيا: موريتانيا بلد المليون فرصة استثمارة: وفرة تنوع في الموارد، تاريخ النشر: 17-02-2021، أنظر الموقع: akhbanalbasdite.com، تاريخ الزيارة: 31-12-2023.

[16] نفس المرجع السابق.

[17] نفس المرجع السابق.

[18] بروال الطيب. خيرة بن عبد العزيز، استراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 435.

[19] نفس المرجع السابق، ص 436.

[20] بن ملوكة خيراني والطيبي عيسى، المقاربة التنموية للجزائر في افريقيا ودول الساحل، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 02، 2022، ص 267.

[21] نفس المرجع السابق، ص 270-271.

[22] نفس المرجع السابق، ص 271.

[23] سعيدي خير الدين، الشرق للأبحاث الاستراتيجية، مشروع خط الغاز (نيجيريا – الجزائر) العابر للصحراء، هل يغير خارطة الغاز العالمية؟ 18 أكتوبر 2022، نظار الموقع: reasearch.shorqfoum.org، تاريخ الزيارة: 02-01-2024.

[24] بن ملوكة خيراني وطيبي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 274.

[25] المستثمر، خط الألياف البصري المحورية العابرة للصحراء، مشروع جزائري ضمن لإرساء دعائم الحكومة الإلكترونية في القارة السمراء، تاريخ النشر: 27 جوان 2022، أنظر الموقع: almostathmir.dz، تاريخ الزيارة 02-01-2024/.

[26] بروال الطيب وخيرة بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 439.

[27] ماجيد صراح، هذه مشاريع الجزائر الكبرى في افريقيا، الشروق، تاريخ النشر: 01-06-2023، أنظر الموقع: echouroukonline.com، تاريخ الزيارة: 02-01-2024.

[28] قردود عمار، الطريق العابر للصحراء، طريق الحرير مصغر لتنمية القارة السمراء، افريكانا نيوز، تاريخ النشر: 09-05-2023، أنظر الموقع: africonanews.dz، تاريخ الزيارة: 02-01-2024.

[29] نوفا نيوز، ستقاسم شركة سونطراك الجزائرية الإنتاج في منطقة كفرا النفطية في النيجر، تاريخ النشر: 14-02-2022، انظر الموقع: agenzianova.com، تاريخ الزيارة: 03-01-2024/.

[30] مجيد صراح، هذه مشاريع الجزائر الكبرى 5 في إفريقيا، الشروق أونلين، تاريخ النشر: 01-06-2023، أنظر الموقع: echoroukonline.com، تاريخ الزيارة/ 03-01-2024.